

منحة التمويين هل تنقذ المصريين من الفقر والغلاء؟



الثلاثاء 14 أبريل 2026 01:40 م

تواصل وزارة التمويين صرف المنحة الإضافية على بطاقات التمويين خلال أبريل 2026 بقيمة 400 جنيه لكل بطاقة مستحقة، بعد بدء التنفيذ ضمن الحزمة الاجتماعية التي أعلنتها الحكومة في فبراير 2026 بتكلفة إجمالية 40.3 مليار جنيه. وتقول الحكومة إن هذه المساندة تستهدف تخفيف الضغط عن الفئات الأولى بالرعاية، بينما تكشف طريقة الإعلان والتنفيذ أن السلطة عادت مرة أخرى إلى الوصفة نفسها كلما ضاقت الأزمة المعيشية واتسعت فجوة الأسعار والدخول. فبدلاً من معالجة أصل الاختلال في الأجور والأسواق وتكاليف المعيشة، تدفع الحكومة مساعدات محدودة الأجل ثم تقدمها كإنجاز اجتماعي واسع، رغم أن التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية ارتفع إلى 13.5 بالمائة في مارس 2026، بما يعكس أن الضغوط على الأسر لم تتراجع فعلياً، وأن الحاجة إلى الدعم لم تعد استثناء بل صارت جزءاً ثابتاً من المشهد الاقتصادي اليومي.

وتكشف تفاصيل صرف منحة التمويين في أبريل 2026 أن الدولة لا تتحرك من موقع قوة اجتماعية بل من موقع احتواء عاجل لأثر الغلاء على ملايين الأسر. فالوزارة تؤكد أن المستحقين لا يقدمون طلبات، وأن الإخطار يصل تلقائياً برسالة نصية ويظهر كذلك على بون صرف الخبز، فيما يستمر الصرف طوال الشهر مع السماح بتقسيم المبلغ على أكثر من مرة شراءً. هذه الآلية تخفف التكدس فعلاً، لكنها تؤكد في الوقت نفسه أن قاعدة الاعتماد على بطاقة التمويين ما زالت تتسع في بلد تخصص موازنته الجديدة 175.3 مليار جنيه لدعم السلع التموينية يستفيد منها أكثر من 60 مليون مواطن، بينما ترتفع مخصصات برامج الحماية الاجتماعية إلى 832.3 مليار جنيه في مشروع موازنة 2026-2027.

آلية الصرف تكشف اتساع الأزمة لا انحسارها

وفي التفاصيل العملية، يحصل المستفيد على 400 جنيه في أبريل 2026 ضمن منحة تمتد لشهرين متتاليين بإجمالي 800 جنيه لكل بطاقة مستحقة، وتقول وزارة التمويين إن الصرف يجري في صورة سلع تموينية من المنافذ المعتمدة وبالمرونة التي تسمح للأسرة بتوزيع المبلغ على أكثر من عملية شراء. كما تشير البيانات المنشورة إلى أن هذه المساندة تشمل نحو 10 ملايين بطاقة تمثل قرابة 25 مليون مواطن، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 8 مليارات جنيه طوال فترة التنفيذ.

ثم إن طريقة تحديد المستحقين تلقائياً عبر الرسالة النصية وبون الخبز تعني أن الحكومة تعترف ضمناً بوجود كتلة اجتماعية واسعة تحتاج دعماً فورياً دون تعقيدات إدارية إضافية. هذا الاعتراف لا يحمل دلالة إنسانية فقط، بل يحمل دلالة اقتصادية أشد مباشرة، لأن اتساع قاعدة الاستحقاق في ظل ارتفاع التضخم يؤكد أن السوق لم يعد يوفر الحد الأدنى من الحماية للفئات منخفضة الدخل، وأن المنظومة التموينية صارت خط الدفاع الأول أمام تآكل القدرة الشرائية.

كما تدعم أرقام الباحثة هبة الليثي هذا المعنى عندما قالت في أكتوبر 2023 إن 90 بالمائة من الأسر المصرية خفضت استهلاكها من اللحوم الحمراء والأسماك والدواجن بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، وهو مؤشر يوضح أن ضغط الأسعار لا يظهر فقط في الشكوى العامة بل في تركيب الغذاء نفسه داخل البيوت. لذلك تبدو منحة التمويين في أبريل 2026 محاولة لتسكين أثر الغلاء على الاستهلاك الأساسي، لا دليلاً على تحسن الأحوال المعيشية.

الدعم المؤقت يرسخ الاعتماد ولا يعالج ضعف الدخل

وفي المستوى الاجتماعي الأوسع، تعيد منحة التمويين طرح السؤال نفسه حول مستقبل اعتماد الملايين على بطاقات التمويين وبرامج الحماية الاجتماعية □
فوزارة التضامن تعلن أن عدد مستفيدي تكافل بلغ 2,568,224 وأن عدد مستفيدي كرامة بلغ 2,115,502 حتى منتصف مارس 2026، كما تؤكد الجهات الرسمية أن اعتمادات تكافل وكرامة في السنة المالية 2025-2026 زادت بنحو 11 مليار جنيه □
هذه الأرقام لا تصف اتساع الرعاية فقط، بل تصف أيضا اتساع الحاجة إليها □

وفي هذا السياق، قال الدكتور مدحت نافع إن المفاضلة بين الدعم العيني والدعم النقدي يجب أن تراعي طبيعة الأسواق وسلوك المستفيدين والتأثير المتوقع على معدلات تضخم الأسعار، كما حذر في تصريح آخر من صدمة تضخمية إذا جرى الانتقال بين الصيغ من دون احتياطات كافية □
أهمية هذا الرأي هنا أن منحة التمويين الحالية تؤكد استمرار الدولة في استخدام الدعم كأداة تهدئة سريعة، بينما يظل الخلل في الأسعار والدخول قائما من دون معالجة جذرية □

كما تكشف الموازنة الجديدة للعام المالي 2026-2027 أن الحكومة لا تتجه إلى تقليص الاعتماد على الحماية الاجتماعية، بل إلى توسيعها مع استمرار الضغوط □
فقد خصصت الموازنة 55.3 مليار جنيه لبرامج تكافل وكرامة والضمان الاجتماعي ومعاش الطفل والرائدات الريفيات يستفيد منها أكثر من 4.7 مليون أسرة □
وبينما تعلن السلطة هذه الأرقام باعتبارها توسعا في الحماية، يقرأها كثيرون باعتبارها دليلا على أن الاقتصاد الرسمي لم ينجح في حماية الفئات الأضعف من اتساع الفقر والهشاشة □

الحل المستدام يبدأ من الأجور والعمل لا من المنح الاستثنائية

وفي المقابل، يؤكد خبراء الاقتصاد أن المخرج لا يبدأ من منحة استثنائية جديدة كل عدة أشهر، بل من سياسة دخل أكثر استقرارا وعدالة □
فقد قال الدكتور فخري الفقي في مارس وأبريل 2026 إن الزيادات المرتقبة في الأجور يجب أن تكون حقيقية وتتجاوز التضخم، وهو اعتراف مهم بأن المشكلة الأساسية ليست في غياب المنح فقط، بل في أن الأجر نفسه لم يعد كافيا أمام موجات الغلاء المتتالية التي تضرب الغذاء والنقل والخدمات الأساسية □

ثم إن الربط بين منحة التمويين وبين الحاجة إلى طول دائمة يصبح أكثر إلحاحا عندما ترتفع الأسعار مجددا في مارس 2026 بعد أن سجل التضخم الشهري 3.3 بالمئة والتضخم السنوي لإجمالي الجمهورية 13.5 بالمئة □
فكل زيادة في تكلفة الغذاء أو النقل تلتهم جزءا من أي مساندة مؤقتة خلال أسابيع قليلة، وهو ما يجعل منحة 400 جنيه وسيلة لتخفيف الصدمة لا أداة لتغيير المسار المعيشي للأسر محدودة الدخل □

وفي الإطار نفسه، يربط البنك الدولي بين ارتفاع الفقر والهشاشة وبين الحاجة إلى شبكات أمان اجتماعي أوسع، بينما يظهر آخر موجز فقر خاص بمصر أن 33.5 بالمئة من السكان كانوا تحت خط الفقر الوطني في 2021.
لا يعني هذا أن منحة التمويين بلا قيمة، لكنه يعني أن استمرار اللجوء إليها بعد سنوات من الأزمات يكشف أن الدولة لم تنتقل بعد من منطلق الاحتواء المؤقت إلى منطلق رفع الدخل وفرص العمل وتحسين الخدمات العامة بشكل مستقر □

وأخيرا، تكشف منحة التمويين في أبريل 2026 معادلة سياسية واقتصادية واضحة، إذ تمنح الحكومة الأسر الفقيرة مساندة محدودة لتخفيف الغضب الاجتماعي، لكنها لا تقدم حتى الآن مسارا مقنعا لتقليص الحاجة الدائمة إلى هذه المساندة □
لذلك يبقى صرف 400 جنيه على بطاقات التمويين خبرا مهما للمستحقين في لحظة ضاغطة، لكنه يبقى أيضا شاهدا مباشرا على أن السلطة ما زالت تدير الأزمة المعيشية بمنطق الإعانة المؤقتة، لا بمنطق الإصلاح الذي يرفع الدخل ويحمي المجتمع من الوقوف كل شهر في طابور نجدة جديد □